الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٣٠**

الخميس، ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أندرياناريفيلو – رازافي (مدغشقر).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ١٤ و ١١٧ (*تابع*) **و ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال**

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مذكرتان من الأمين العام (A/72/267 و A/72/271)

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مذكرة من الأمين العام (A/٧٢/٢٧١)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): فيما يتعلق بالوثيقة A/72/271، يذكر الأعضاء رسالة موجهة من رئيس الجمعية العامة مؤرخة ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ لإبلاغهم ببدء عملية المشاورات غير الرسمية بشأن المسودة الأولى للقرار المتعلق بطرائق عقد مؤتمر حكومي دولي لاعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، والتي تجري حالياً. ومتى وُضعت الصيغة النهائية لمشروع القرار، فسيتم تقديمه لكي تنظر فيه الجمعية العامة.

السيد سكينر – كلي (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أشكر الرئيس على التقارير التي عُرضت وعلى تمكيننا من إجراء حوار بشأن متابعة مؤتمرات القمة الإنمائية الدولية. إن العلاقة المترابطة والتكافلية بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة تتضح بشكل متزايد، وذلك بفضل الجيل الجديد من الاتفاقات العالمية والتحولية الناتجة عن مختلف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

مؤتمرات القمة والمؤتمرات، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث، والخطة الحضرية الجديدة ومؤتمر المحيطات المعقود في الآونة الأخيرة. إننا ندخل السنة الثالثة من تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ولا تزال هناك العديد من الأسئلة والتحديات بشأن وسائل التنفيذ والمتابعة والاستعراض، التي هي في نهاية المطاف مسؤوليتنا كدول أعضاء.

ونعتبر أيضاً أنّ أوانَ إعادة هيكلة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد آن وهو ضروري بنفس القدر لدعم الدول الأعضاء في سبيلها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. ولنفس السبب، نعتقد أن مبادرات الإصلاح الإداري وإصلاح هيكل السلام والأمن التي قدمها الأمين العام إلى الأعضاء هي الصواب عينه وستجعل عمل المنظمة أكثر مرونة وكفاءة عموماً. سيكون إصلاح المنظومة معقداً، لأنه يتضمن تغييرات معيارية وعضوية وتشغيلية على كل مستوى من مستويات إدارات الأمانة العامة والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية، وكذلك في عمل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة. وسيكون نظام المنسقين المقيمين أيضاً جزءاً من التعديل الذي سيطرأ على مهام الأمانة العامة والميزانيات. وسيتطلب تنشيط الأمم المتحدة منظمةً أكثر سرعةً وفعالية، وسيتطلب بصفة خاصة الاتساق ووحدة الهدف في مهام كل مجال وتحديد العلاقة فيما بينها جميعا.

ونحن ممتنون للأمين العام على تقريره (A/72/124) بشأن الإصلاحات المستندة إلى الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، ونتطلع إلى تقريره المقبل، الذي سوف يواصل دراسة دور المنسق المقيم والجوانب الأخرى من المنظومة بهدف إحراز تقدم في الإصلاحات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الكفاءة والشفافية والمساءلة.

ومن منظور أوسع، فالوعي الجماعي للدول بالترابط بين الركائز الثلاث للمنظمة – السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان – أمر واضح. ولهذا تؤيد غواتيمالا رؤية الأمين العام فيما يتعلق بالوقاية، لأننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن استثمار المزيد في الوقاية سيحول دون نشوب صدامات اجتماعية ونزاعات مسلحة ويخفف منها حيثما تنشأ. وفي هذا الصدد، نشاطر الأمين العام رؤيته ونهجه اللذين يركزان على الوقاية، ونرى أنه يمكن تلخيصهما على أنهما قدر أكبر وأفضل من التنمية، حيث مفهوم السلام المستدام هو القوة الدافعة وراء السياسات والعمل من أجل التنمية. ولذلك فإننا نعيد التأكيد على الركائز الثلاث والتآزر بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق السلم المستدام، فضلاً عن الصلة بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية والمتعلقة ببناء السلام، التي تشكل أساساً متيناً وشاملاً لتحقيق الوعود التأسيسية للمنظمة والهدف المشترك الذي نتشاطره جميعاً والمتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد عكفنا على دراسة المعلومات المقدمة بشأن مقترحات الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة في مجالات هيكل السلام والأمن والمنظومة الإنمائية والإدارة للمنظمة. وندرك أهمية تكيّف المنظمة مع الظروف المتغيرة والحقائق الجديدة في عصرنا. إن إصلاح منظمة عالمية عملية مستمرة. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات ينبغي أن يكون تحسين فعاليتها العملية. ويجب علينا تفادي إضعاف هوية وتخصصات مختلف كيانات الأمم المتحدة. ومن الضروري تجنب الحالات التي تتجاوز فيها هيئات الأمم المتحدة التي تتخصص في بناء السلام وحفظ السلام والمساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية مجالات مسؤولية بعضها بعضاً. ويجب أن نحترم مبدأ تقسيم العمل وإلا فلن نتمكن من تجنب ازدواجية الجهد التي تحد من الفعالية.

ونتفهمُ رغبة الأمين العام في التأكيد على منع نشوب النزاعات في إصلاحاته المتعلقة بالسلام والأمن. وهذا في الواقع

مبدأ هام. ونعتقد أنه لا ينبغي بذل تلك الجهود في الأمم المتحدة إلا مع الاعتراف الصارم بميثاق الأمم المتحدة ومبدأ سيادة الدول والدور القيادي لمجلس الأمن. إن المبادئ الأساسية للنظام الدولي في هذا المجال يؤكدها قرار مجلس الأمن ٢١٧١ (٢٠١٤). غير أن المسؤولية الرئيسية عن منع نشوب النزاعات والتعامل مع عواقبها تقع على عاتق الدول أنفسها.

كما أن من المهم في إصلاح هيكل السلام والأمن أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المسائل المتعلقة ببناء السلام والحفاظ على السلام منظمة بقراري مجلس الأمن التاريخيين ١٦٤٥ (٢٠٠٥) و ٢٢٨٢ (٢٠١٦) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. فهي تضع تعريفاً موحداً لمصطلح ”الحفاظ على السلام“ يرتبط بقوة بجهود بناء السلام وهو واجب ومسؤولية مشتركة لكل من الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة في العمليات الوطنية. ويجب ألا يكون هناك أي تفسير واسع لمفهوم الحفاظ على السلام يعامله بوصفه اتجاهاً جديداً لعمل الأمم المتحدة. لم تناقش الدول الأعضاء قط، ناهيكم عن الاتفاق على، أي خطة عمل أو جدول أعمال في مجال الحفاظ على السلام.

تشكل المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة عنصرا رئيسيا في الدعم الذي تقدمه إلى البلدان التي تحتاج إلى الدعم في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن المهم ضمان أن تجري عملية تكييفها مع الظروف الجديدة في إطار الاتفاقات الحكومية الدولية، على النحو المبين في القرار ٢٤٣/٧١، بشأن الاستعراض الشامل للسياسات المتعلقة بالأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات. ويقدم الاستعراض نظرة واضحة ومستكملة للمبادئ التي ينبغي أن تستند إليها الأمم المتحدة في أنشطتها في المستقبل المنظور. ونعتقد أن المجال الذي يتعين على البرامج والصناديق التنفيذية مواصلة بذل جهودها فيه يظل، كما كان في السابق، هو مجال التنمية تحديدا. وأنشطتها للمساعدة الإنسانية محكومة بالقرارات ذات الصلة للدول الأعضاء، بما في ذلك ما يتصل بالمشاركة في المجموعات الإنسانية تحت رعاية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. ويساورنا القلق إزاء المحاولات الرامية إلى تكليف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالقيام بالمهمة الإلزامية، إن لم تكن الأساسية تقريبا، المتمثلة في منع نشوب النزاعات. فهذا المجال هو مسؤولية كيانات أخرى بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ونعتقد أيضا أنه من غير المعقول الربط المباشر بين تنفيذ القرار ٢٤٣/٧١ وتحويل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة. وفي حين أننا لا ننكر قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بدور هام فيما يخص تنسيق ودعم أنشطة البرامج التشغيلية والأموال، يذكّر وفد بلدنا مع ذلك، بأن تلك العمليات هي عمليات مستقلة. إننا ندعو إلى اعتماد قرارات منسقة بشأن هذه المسائل في إطار الاستعراض المقبل للقرار ١/٦٨، الذي سيعقد خلال الدورة الحالية.

ونحن على علم أيضا بمبادرات الأمين العام بشأن إصلاح نظام إدارة المنظمة. وقبل الشروع في النظر في تلك المبادرات، من الضروري فهم ما أنجز حتى الآن. وبدون تقييم حالة تنفيذ المشاريع السابقة في مجال الإصلاح الإداري، سيكون من المستحيل فهم ما إذا كانت المنظمة تسير في الاتجاه الصحيح. إننا نعتقد ضرورة أن تهدف الجهود الاستراتيجية إلى تحديد الأهداف المشتركة لهذه الإصلاحات وتوجيهها. وينبغي أن تتضمن المقترحات ذات الصلة مؤشرات إنجاز واضحة، وخططا مفصلة لتحقيق الفوائد. وبالطبع، فإن أي زيادة في النفقات هي مر غير مقبول بالنسبة للدول الأعضاء، ولا سيما في ضوء الاستخدام الأمثل لميزانية الأمم المتحدة. وينبغي لكل مبادرة أن تستند إلى ولايات واضحة للجمعية العامة.

ونحن ندعو باستمرار إلى تحقيق الشفافية والكفاءة والمساءلة في عمل الأمانة العامة. وفي هذا الصدد، فإننا نقترح البحث عن فرص للابتكار في التخطيط ووضع الميزانية والهيكل الوظيفي في إطار الصلاحيات الحالية للأمين العام. ومن الضروري أن تحترم جميع الولايات القائمة في عملية التحول من أجل تزويد الدول الأعضاء السيطرة الكاملة على التغييرات الممكنة في المنظمة، وإجراء تقييم شامل لمدى المزايا والعيوب والفوائد وتكاليف أي ابتكار.

إننا ندرس تقرير الأمين العام الذي يتضمن مقترحات لتحويل نظام إدارة الأمم المتحدة (A/72/492). ونعرب عن استعدادنا للمشاركة البناءة في المزيد من المناقشات بشأن هذا الموضوع خلال الجزء الموضوعي من الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة.

إن نوعية التفاعل بين الدول والأمانة العامة التي تقوم على الثقة، تحدد فعالية عمل المنظمة. وفي هذا الصدد، نتوقع من الأمانة العامة إعادة تقييم الإصلاحات الجارية على أن تأخذ في الاعتبار التوصيات القائمة والانتقادات التي أعربت عنها العديد من الدول الأعضاء، التي تمثل الأطراف المستفيدة من خدمات الأمانة العامة. ويعتمد نجاح أي مبادرة على دعمها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذه البنود.

بذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البنود ١٤ و ١١٧ و ١٢٣ و ١٢٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.